معهد السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

الأردن واليوم التالي للحرب

قراءة استراتيجية في تحولات الإقليم ومتطلبات الأمن القومي

من إدارة الصدمة إلى صناعة القرار: كيف يعيد الأردن تعريف مصالحه في شرق أوسط ما بعد حرب الاثني عشر يوماً

تموز 2026

- الحرب الإسرائيلية–الأمريكية على إيران لم تُنتج حسماً بالمعنى الكلاسيكي، بل أعادت توزيع الأسئلة والتهديدات على جبهات متعددة، وهذا وحده يفرض على الأردن قراءة مختلفة لما يُسمى "اليوم التالي".
- إيران خرجت من المواجهة في موقع المنتصر سياسياً رغم مقتل قيادتها العليا بالكامل تقريباً في الضربة الافتتاحية، لأنها نجحت في تحويل الصمود المؤسسي إلى رواية انتصار، وفي انتزاع التزام أمريكي باستثمار اقتصادي ضخم.
- إسرائيل لم تحقق حسماً استراتيجياً يوازي حجم التعبئة العسكرية، وهذا الإخفاق يرجّح أن تسعى لتعويضه في ملفات أقرب جغرافياً وأكثر حساسية بالنسبة للأردن، وفي مقدمتها الضفة الغربية والقدس.
- مصدر التهديد الأول للأردن لم يتغير ولم يتراجع؛ فهو المسار التشريعي والاستيطاني الإسرائيلي الموثّق في الضفة الغربية والقدس، لا مآلات الحرب مع إيران.
- الأزمة الأمريكية الإسرائيلية حقيقية وموثّقة بوقائع ملموسة، لكنها فرصة سياسية محدودة الأفق لا قطيعة استراتيجية، وقيمتها تُقاس بقدرة الأردن على الاشتباك مع قنوات القرار الفعلية لا الاكتفاء بالكونغرس.
- الانفتاح المحسوب على إيران بات ضرورة أمنية–سياسية لا خياراً تفضيلياً، غير أن خلافة القيادة الإيرانية لصالح تيار أمني–عسكري تقلّص سقف التفاؤل بجدوى هذا الانفتاح في المدى القريب.
- الأردن انتقل فعلياً، لا نظرياً، من المتابعة إلى الردع الاستباقي في جنوب سوريا، عبر ضربات جوية موثقة، وهذا النموذج يستحق أن يُعمَّم كعقيدة معلنة لا أن يبقى ممارسة ميدانية غير مؤطرة.
- الجبهة الداخلية الأردنية ليست خط دفاع رمزياً بل معطى اقتصادياً قابلاً للقياس: دين عام يقارب 118% من الناتج المحلي، وعجز يتجاوز 4.6%، وبطالة شبابية تتخطى الربع، وهي أرقام تجعل "الأمن الاقتصادي" مكوناً لا يقل أهمية عن أي تهديد خارجي.
- أخطر ما يواجهه الأردن ليس غياب القراءة الصحيحة للحظة، بل غياب الترجمة المؤسسية لهذه القراءة إلى وثيقة استراتيجية أمن قومي مكتوبة وقابلة للمساءلة، رغم وجود توجيه ملكي سابق يدعو إلى ذلك على الأقل في الشق العسكري.

ملخص تنفيذي

انتهت الحرب الإسرائيلية–الأمريكية على إيران، التي اندلعت أواخر شباط 2026 بضربة جوية غير مسبوقة استهدفت طهران وعدداً من المدن الإيرانية، إلى نتيجة مركّبة يصعب وصفها بأنها انتصار خالص لأي طرف. فقد أسفرت الضربة الافتتاحية عن مقتل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية إلى جانب وزير الدفاع وقائد الحرس الثوري ورئيس الأركان، في عملية وُصفت بأنها الأكثر تأثيراً في بنية القيادة الإيرانية منذ عقود[1]. ومع ذلك، لم تُترجم هذه الضربة إلى انهيار للنظام أو استسلام سياسي؛ إذ جرى انتخاب

[1] عاموس هاريل، «أيام أم أسابيع؟ متى تنتهي حرب إيران ومن يملك زرّ الإطفاء؟»، تحليل منشور على الجزيرة نت، 2 آذار/مارس 2026؛ و«اغتيال علي خامنئي»، ويكيبيديا (بالعربية)، تحديث حزيران/يونيو 2026.

خلف خلال أسبوع واحد فقط، في مسار سريع يعكس استعداداً مؤسسياً مسبقاً لسيناريو من هذا النوع[2]. هذا التناقض الظاهري – خسارة القيادة الكاملة مقابل استمرارية الدولة – هو ما يفسر لماذا خرجت إيران من الحرب وهي تُصوَّر، في الإقليم وفي أوساط دولية واسعة، كطرف صمد في وجه تحالف عسكري وتقني غير مسبوق، لا كطرف مهزوم.

في المقابل، لم تحقق إسرائيل والولايات المتحدة الحسم الذي كانت تسعيان إليه معلناً، وهو ما انعكس في مذكرة التفاهم التي أنهت المواجهة المباشرة، والموقّعة في قصر فرساي بباريس منتصف حزيران 2026[3]. فالمذكرة، التي تضم أربعة عشر بنداً، لم تفرض على إيران استسلاماً غير مشروط، بل قدّمت لها مساراً تفاوضياً محدداً بستون يوماً، ورفعاً تدريجياً للقيود على صادراتها النفطية وملاحتها، والتزاماً أمريكياً بخطة إعادة إعمار وتنمية اقتصادية بقيمة لا تقل عن ثلاثمئة مليار دولار[4]. وهذا الالتزام المالي الضخم هو ما يمنح إيران اليوم ما يمكن تسميته "فائض قوة" تفاوضياً: فهي لا تخرج من الحرب بعزلة اقتصادية متصاعدة، بل بوعد استثماري تسعى لحمايته عبر إدارة حذرة لملفاتها الإقليمية، لا عبر مغامرة جديدة تعرّضه للخطر.

هذا المشهد المزدوج – إيران المنتصرة سياسياً رغم خسائرها القيادية والمادية، وإسرائيل المرتبكة استراتيجياً رغم تفوقها العسكري الساحق – هو الإطار الذي ينبغي أن تُقرأ ضمنه المرحلة المقبلة أردنياً. فمن جهة، يترجّح أن تسعى الأطراف المهيمنة على المشروع الاستيطاني في إسرائيل إلى تعويض الإخفاق الاستراتيجي في الساحة الإيرانية عبر تسريع المشروع في الضفة الغربية والقدس، وهو ما تؤكده وقائع تشريعية موثّقة بتواريخ محددة لا تحتمل التأويل[5]. ومن جهة أخرى، فإن التوتر المتصاعد بين واشنطن وتل أبيب حول حدود هذا التوسع، والذي بلغ حد تحذيرات أمريكية علنية من إتمام الضم بالتزامن مع استمرار المسار التشريعي الإسرائيلي نفسه[6]، يوفر نافذة سياسية ضيقة لكنها حقيقية يمكن للدبلوماسية الأردنية استثمارها.

تخلص هذه الورقة إلى أن الأردن لا يواجه تهديداً واحداً واضح المعالم يمكن التعامل معه بأداة واحدة، بل يقف أمام حزمة متشابكة من التحديات: تهديد مباشر في الضفة الغربية والقدس يمس جوهر الوصاية الهاشمية والاستقرار الديموغرافي للإقليم كله؛ وتهديد غير مباشر عبر الجنوب السوري والعراق ودور الميليشيات المرتبطة بإيران، وهو تهديد لم يعد الأردن يكتفي بمراقبته بل بات يشتبك

[2] «انتخابات المرشد الأعلى الإيراني 2026»، ويكيبيديا (بالعربية) — حول تولي رئيس مجلس الشورى مسؤوليات تنفيذية مؤقتة وتعيين رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي خلال الحرب؛ و«مجتبى خامنئي.. من هو المرشد الجديد لإيران؟»، الشرق للأخبار، 9 آذار/مارس 2026؛ و«مجتبى خامنئي.. ما هو مجلس الخبراء الذي اختار مرشد إيران الجديد؟»، CNN Arabic، 9 آذار/مارس 2026.

[3] «التفاهم الأمريكي الإيراني.. من توقيع فرساي إلى ترقُّب في سويسرا»، الجزيرة نت، 19 حزيران/يونيو 2026؛ و«ترامب يوقّع على مذكرة تفاهم لوقف الحرب مع إيران بحضور ماكرون في فرساي»، وكالة الأنباء العُمانية، 18 حزيران/يونيو 2026.

[4] «مذكرة تفاهم أميركية إيرانية تنهي الحرب وتفتح مساراً تفاوضياً جديداً»، الترا صوت، حزيران/يونيو 2026؛ و«"إنها لحظة سلام": ترامب يوقع الاتفاق مع إيران في قصر فرساي»، مونت كارلو الدولية، حزيران/يونيو 2026؛ و«أبرز بنود مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران»، سكاي نيوز عربية، حزيران/يونيو 2026.

[5] «الكنيست يكشف تفاصيل مشروعي قانون لضم الضفة ومستوطنة لإسرائيل»، وكالة الأناضول؛ و«بالتفاصيل.. الكنيست يوافق مبدئياً على ضمّ الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها»، نافذة مصر؛ و«نبض الحياة.. امتيازات لتعميق الاستيطان»، رأية، 3 حزيران/يونيو 2026.

[6] «بالتفاصيل.. الكنيست يوافق مبدئياً على ضمّ الضفة الغربية»، نافذة مصر — حول تزامن التصويت مع وجود نائب الرئيس الأمريكي في إسرائيل وتصريحات أمريكية سابقة رافضة لإتمام الضم.

معه ميدانياً وبصورة موثقة[7]؛ وتحول متسارع في بنية التحالفات الإقليمية يجري من دون أن يكون للأردن مقعد حاضر فيه بالضرورة؛ وضغط اقتصادي داخلي بنيوي – دين عام واقتراب من 118% من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز موازنة يتجاوز 4.6%[8] – يوازي في خطورته أي تهديد خارجي. وفي مواجهة هذا التعقيد، لا يوجد خيار واحد حاسم يحل المعادلة، بل مقاربة تقوم على التحوط الاستراتيجي المؤسسي: عدم الاصطفاف الكامل مع محور واحد، وإبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع جميع الأطراف، مع تحصين الجبهة الداخلية اقتصادياً واجتماعياً بوصفها الشرط الأساسي لأي فاعلية خارجية.

أولاً: المشهد الإقليمي بعد الحرب – من الحسم العسكري إلى إدارة عدم اليقين

لم تنتهِ الحرب التي اندلعت أواخر شباط 2026 بحسم عسكري أو سياسي واضح لأي طرف، رغم أن الولايات المتحدة استخدمت فيها، بحسب تقارير عسكرية متخصصة، أحدث ما تملكه من تقنيات استخباراتية وضربات دقيقة أدت إلى تحييد القيادة العليا لدولة إقليمية كبرى خلال ساعات[9]. هذه المفارقة – قدرة عملياتية غير مسبوقة تفشل مع ذلك في تحقيق حسم سياسي – تحمل درساً يتجاوز الحالة الإيرانية: فالقدرة على توجيه ضربة قاصمة لا تعني بالضرورة القدرة على فرض نتيجة سياسية مستدامة، وهذا الدرس ينسحب على قراءة أي تهديد إقليمي مستقبلي، بما في ذلك التهديدات التي يواجهها الأردن نفسه.

المفارقة الأعمق تكمن في المسار الذي تلا اغتيال القيادة الإيرانية العليا. فبدل الانهيار المؤسسي الذي كان يُتوقع في سيناريوهات ما قبل الحرب، أظهرت طهران قدرة على إدارة الفراغ القيادي عبر آلية دستورية سريعة: تولى رئيس مجلس الشورى مسؤوليات تنفيذية مؤقتة، وتولى مسؤول أمني رفيع مهام المجلس الأعلى للأمن القومي، إلى أن أعلن مجلس الخبراء، خلال أسبوع واحد فقط، تسمية خلف جديد للمرشد الراحل[10]. هذه السرعة في ملء الفراغ، والتي استندت إلى لجنة كانت قد أُعدّت مسبقاً لهذا السيناريو تحديداً، تعني أن "الانتصار السياسي الإيراني" الذي تتحدث عنه هذه الورقة لم يتحقق بفضل صمود القيادة، بل رغم غيابها الكامل تقريباً – وهو ما يعزز فرضية أن الاستمرارية المؤسسية للنظام الإيراني أعمق وأكثر مرونة مما كانت تفترضه معظم التحليلات قبل الحرب.

وفي المقابل، يبدو المشهد الإسرائيلي أكثر تعقيداً مما توحي به صورة التفوق العسكري الظاهر. فالانقسام الداخلي الإسرائيلي لم يعد بين معسكر يميني ومعسكر يساري بالمعنى التقليدي للتصنيف السياسي، بل بات انقساماً حول شخص رئيس الحكومة ومستقبله

[7] «في عمق السويداء.. هل أطلق الأردن إستراتيجية جديدة ضد شبكات التهريب السورية؟»، الجزيرة نت، 3 أيار/مايو 2026؛ و«"عملية الردع الأردني".. لماذا قصف الأردن مواقع في السويداء بسوريا؟»، الجزيرة نت، 3 أيار/مايو 2026.

[8] «موازنة الأردن 2026.. اختبار التوازن بين ضبط العجز وتحفيز الاستثمار»، إرم بزنس، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 — نسبة الدين العام 117.2% من الناتج المحلي مطلع 2025؛ و«الفجوة بين التوقعات والواقع الاقتصادي»، جو 24، حزيران/يونيو 2026؛ و«موازنة الأردن 2026: هل نمو 2.9% كافٍ لامتصاص طاقات الشباب؟»، نبأ الأردن، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

[9] حرب إيران 2026، ويكيبيديا (بالعربية)؛ وعاموس هاريل، «أيام أم أسابيع؟ متى تنتهي حرب إيران ومن يملك زرّ الإطفاء؟»، تحليل منشور على الجزيرة نت، 2 آذار/مارس 2026.

[10] «انتخابات المرشد الأعلى الإيراني 2026»، ويكيبيديا (بالعربية)؛ و«مجتبى خامنئي.. من هو المرشد الجديد لإيران؟»، الشرق للأخبار، 9 آذار/مارس 2026.

السياسي، بينما يجمع الطيف الإسرائيلي الواسع – يميناً ووسطاً – على مسلّمتين لا خلاف جوهرياً حولهما: ضرورة الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وتوسيع السيطرة الفعلية على مناطق كانت حتى وقت قريب موضع تفاوض دولي. وهذا التوافق العابر للانقسامات الحزبية هو ما يجعل التهديد على الأردن هيكلياً لا ظرفياً بطبيعته: فهو لا يرتبط ببقاء حكومة بعينها أو رحيلها، بل بمسار سياسي متجذر في بنية النظام السياسي الإسرائيلي ذاته، بدليل استمرار المسار التشريعي التوسعي بصرف النظر عن التقلبات الحكومية الداخلية.

ثانياً: الضفة الغربية والقدس – مصدر التهديد الأول والأكثر توثيقاً

لا يمكن مقاربة أمن الأردن القومي في هذه المرحلة بمعزل عن مسار تشريعي إسرائيلي متسارع وموثّق بتواريخ محددة لا تحتمل التأويل. فقد صادق الكنيست، بالقراءة التمهيدية، على مقترحي قانونين منفصلين: الأول يقضي بتطبيق السيادة الإسرائيلية الكاملة على "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية)، والثاني يقضي بضم مستوطنة معاليه أدوميم تحديداً شرق القدس، في تصويت جاء بفارق صوت واحد فقط داخل الهيئة العامة للكنيست[11]. ويشمل النص التوضيحي للمقترح الأول إشارات رمزية صريحة إلى ذكرى النكسة و"عودة الشعب اليهودي إلى موطنه التاريخي"، بما يكشف عن بُعد أيديولوجي متجذر لا مجرد مناورة تكتيكية آنية.

هذا المسار لا يقف عند حدود التصويت البرلماني الرمزي. فقد أقرّ الكنيست، مطلع حزيران 2026، حزمة امتيازات غير مسبوقة لمستوطني الضفة الغربية، سارية بأثر رجعي منذ مطلع العام وحتى نهاية 2027، بالتوازي مع طرح مناقصات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة ضمن مشروع استراتيجي في القدس الشرقية يهدف، بحسب خبراء متخصصين في السياسة الاستيطانية، إلى عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني وفصل شمال الضفة عن جنوبها بالكامل، ضمن مخطط أوسع يمتد حتى عام 2050[12]. والمصطلح المتداول في الأدبيات الرسمية والإعلامية الإسرائيلية للإشارة إلى هذا المشروع – "القدس الكبرى" – ليس إلا مفهوماً سياسياً يهدف إلى ترسيخ فكرة عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، من دون أي اعتراف بحق فلسطيني أو دولي فيها.

اللافت أن هذا التصعيد التشريعي تزامن مع وجود مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى في إسرائيل، وسط تصريحات أمريكية علنية سابقة تفيد بأن واشنطن لن تسمح بإتمام عملية الضم[13]. هذا التناقض بين الخطاب الأمريكي المعلن والمسار التشريعي الإسرائيلي

[11] «الكنيست يكشف تفاصيل مشروعي قانون لضم الضفة ومستوطنة لإسرائيل»، وكالة الأناضول؛ و«بالتفاصيل.. الكنيست يوافق مبدئياً على ضمّ الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها»، نافذة مصر.

[12] «نبض الحياة.. امتيازات لتعميق الاستيطان»، رأية، 3 حزيران/يونيو 2026؛ منشور أيضاً على موقع أمد للإعلام بالعنوان نفسه.

[13] «بالتفاصيل.. الكنيست يوافق مبدئياً على ضمّ الضفة الغربية»، نافذة مصر — حول تزامن التصويت مع وجود نائب الرئيس الأمريكي في إسرائيل وتصريحات أمريكية سابقة رافضة لإتمام الضم.

الفعلي هو أدق دليل ملموس على أن "الأزمة الأمريكية الإسرائيلية" التي تناقشها هذه الورقة ليست مجرد خلاف في الأسلوب أو التوقيت، بل فجوة حقيقية في الأولويات بين الحليفين، ويستحق الأردن أن يقرأها ويستثمر فيها دبلوماسياً بدل الاكتفاء بإدانتها خطابياً.

الخطورة هنا لا تكمن فقط في اتساع رقعة الاستيطان بحد ذاتها، بل في تقاطعها مع سيناريو أكثر إثارة للقلق: أن تسعى الأطراف المهيمنة على المشروع الاستيطاني إلى استغلال أي بيئة إقليمية مضطربة، أو حتى المساهمة في خلقها، لتوفير غطاء سياسي وأمني لعمليات تهجير واسعة، سواء عبر الطرد المباشر أو عبر خنق الخيارات الاقتصادية والمعيشية للسكان إلى حد يجعل المغادرة "طوعية" في الشكل وقسرية في المضمون. ومن هذا المنطلق، فإن قضية الضفة الغربية ليست ملفاً خارجياً بالنسبة للأردن، بل مسألة أمن داخلي بامتياز، لما تحمله من احتمالات تهجير قد تنعكس مباشرة على البنية الديموغرافية والاجتماعية والسياسية للمملكة. ومسألة الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في هذا السياق، أكثر من رمزية دينية أو تاريخية؛ فهي عملياً خط الدفاع الأخير عن أي حضور فلسطيني وأردني معترف به قانونياً في المدينة، وأي مساس بها أو تحايل عليها يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأردني بمعناه الحرفي لا الرمزي.

ثالثاً: الأزمة الأمريكية الإسرائيلية – فرصة سياسية محدودة الأفق

يستدعي التوتر المتصاعد بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية قراءة متأنية لا مبالغة فيها ولا استخفافاً بها. فمن الواضح أن ثمة شعوراً حقيقياً لدى دوائر صنع القرار الأمريكي بأن واشنطن استُدرجت إلى مواجهة إقليمية واسعة الكلفة، سياسياً واقتصادياً، لم تكن بالكامل ضمن حساباتها الأصلية؛ وهو ما يفسر جزئياً السرعة التي جرى بها التوقيع على مذكرة تفاهم مع إيران تتضمن تنازلات وُصفت بأنها كبيرة نسبياً مقارنة بالخطاب التصعيدي الذي سبق الحرب[14]. غير أن التحذير الأهم هنا هو عدم المبالغة في تفسير هذا التوتر باعتباره تحولاً استراتيجياً دائماً في بنية التحالف الأمريكي الإسرائيلي؛ فالعلاقة بين البلدين تبقى، في جوهرها، علاقة تحالف عميق ومؤسسي يصعب اختراقه ببضعة تصريحات متبادلة أو خلاف حول توقيت وأسلوب.

ومع ذلك، فإن حتى الفرصة المحدودة تستحق الاستثمار الدبلوماسي المحسوب. فالاكتفاء بالتأثير التقليدي في الكونغرس الأمريكي، وهو ما اعتاد الأردن التركيز عليه لعقود، لم يعد كافياً في بيئة صناعة قرار باتت أكثر تشتتاً وتعقيداً، وتتوزع فيها مراكز النفوذ الفعلي على قنوات متعددة داخل الإدارة نفسها لا تتساوى جميعها في الوزن والتأثير على الملف الإقليمي. والمطلوب أردنياً اشتباك أعمق مع مراكز القرار الحساسة والمؤثرة فعلياً في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، بالقدر نفسه من الحضور الذي كان للأردن في إدارات أمريكية سابقة، مع تمييز دقيق بين مراكز القوى المتعددة داخل الإدارة الواحدة بدل التعامل معها ككتلة متجانسة.

[14] «مذكرة تفاهم أميركية إيرانية تنهي الحرب وتفتح مساراً تفاوضياً جديداً»، الترا صوت، حزيران/يونيو 2026؛ و«أبرز بنود مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران»، سكاي نيوز عربية، حزيران/يونيو 2026.

يستحق التوقف هنا أيضاً عند بُعد غالباً ما يُغفل: أن قرار وقف الحرب نفسه لم يكن، على الأرجح، محكوماً بالكامل بحسابات استراتيجية بحتة، بل تقاطعت معه اعتبارات اقتصادية داخلية أمريكية مباشرة، وفي مقدمتها كلفة الطاقة على المستهلك الأمريكي في سياق انتخابي حساس. وهذا يذكّر بأن دوافع صناعة القرار الأمريكي تجاه الحرب في المنطقة ليست دائماً جيوسياسية خالصة، بل تخضع لضغوط انتخابية واقتصادية داخلية يمكن للأردن ودول عربية أخرى قراءتها والبناء عليها في توقيت مبادراتها الدبلوماسية، بدل انتظار تحول جذري في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية الذي قد لا يأتي أبداً. كما أن الرسالة الدبلوماسية الأنجع في هذه المرحلة هي ترسيخ فكرة أن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، لا الأطراف العربية، هي من يهدد بتوريط واشنطن في مواجهات إقليمية جديدة ومكلفة، وهو ما يستدعي جهداً إعلامياً ودبلوماسياً منظماً ومستمراً لا تصريحات متفرقة عند كل أزمة.

رابعاً: إيران بعد الحرب – "فائض قوة" مشروط بحسن الإدارة

يحتل الأردن موقعاً ثانوياً نسبياً في معادلة العلاقة مع إيران مقارنة بدول الخليج، ذلك أن حجم الملفات الثنائية العالقة بين عمّان وطهران أصغر بكثير من حجم التهديدات والملفات المفتوحة بين إيران ودول الخليج، كما أن الخسائر المادية المباشرة التي تكبدها الأردن من هذه الجولة من المواجهة تكاد تكون معدومة مقارنة بما تكبدته دول أخرى في الإقليم، بما فيها دول خليجية تعرضت لضربات صاروخية مباشرة خلال الحرب. هذا الموقع "الثانوي" يحمل في طياته هامش مناورة أوسع نسبياً للأردن، لكنه لا يعني أن التهديد الإيراني غائب، بل إنه ينتقل من الطابع المباشر إلى الطابع غير المباشر، عبر الأذرع والميليشيات المرتبطة بطهران في العراق وسوريا ولبنان، وهي أدوات لا تخضع بالضرورة لقرار الحكومات المركزية في تلك الدول، بل لحسابات خاصة بالجماعات المسلحة نفسها.

من هذا المنطلق، بات فتح مسار سياسي–أمني محسوب مع إيران، عنوانه الأمن السياسي لا التحالف الاستراتيجي، ضرورة لا ترفاً، خصوصاً في ظل ما يمكن وصفه بـ"فائض القوة" التفاوضي الذي تمتلكه طهران بعد هذه الجولة، والذي قد يترجم إلى مزيد من الدعم لأذرعها الإقليمية ما لم تتم إدارة العلاقة بحكمة. غير أن هذا الرهان ينبغي أن يكون أكثر تواضعاً في سقفه مما كان متوقعاً قبل حسم خلافة القيادة الإيرانية العليا: فقد آلت هذه الخلافة إلى شخصية مقربة تاريخياً من التيار الأمني–العسكري، لا من تيار الانفتاح النسبي الذي راهنت عليه بعض القراءات المبكرة بعد الحرب[15]. وهذا يعني أن الاستمرارية الأمنية للنظام الإيراني أرجح من انفتاح جذري في المدى القريب، وإن بقيت هوامش تفاوضية محدودة قائمة بحكم الحاجة الإيرانية الفعلية لتفعيل استحقاقات مذكرة التفاهم الاقتصادية الضخمة.

[15] «انتخابات المرشد الأعلى الإيراني 2026»، ويكيبيديا (بالعربية)؛ و«مجتبى خامنئي.. ما هو مجلس الخبراء الذي اختار مرشد إيران الجديد؟»، CNN Arabic، 9 آذار/مارس 2026.

من التفاصيل التي تستحق وزناً تحليلياً أكبر أن التفاهمات التي أنهت الحرب منحت إيران، وفق قراءة متأنية لبنودها، ما يشبه إقراراً غير مباشر بدورها في الملف اللبناني تحديداً، عبر إدراج وقف العمليات العسكرية هناك ضمن بنود المذكرة نفسها[16]. وقد جاء غياب أي إشارة إلى غزة أو القضية الفلسطينية في هذه التفاهمات ليس إغفالاً عرضياً، بل يعكس على الأرجح خياراً واعياً لتفادي التقاطع مع مسار تفاوضي منفصل يخص طرفاً فلسطينياً محدداً. وهذا التمييز مهم للأردن: فهو يعني أن الملف الفلسطيني، رغم مركزيته المطلقة في الحسابات الأردنية، ظل خارج معادلة التفاهم الأمريكي الإيراني بالكامل، وأن الرهان على أن "انفراج الملف الإيراني" سيصب تلقائياً في مصلحة القضية الفلسطينية رهان غير مؤكد ولا ينبغي البناء عليه في صياغة السياسة الأردنية.

خامساً: الجنوب السوري – من المتابعة إلى الردع الاستباقي الموثّق

يمثل الجنوب السوري الجبهة الأمنية الأكثر صمتاً وخطورة على المدى المتوسط بالنسبة للأردن، ليس بوصفه تهديداً كامناً نظرياً، بل بوصفه واقعاً تشتبك معه المؤسسة العسكرية الأردنية فعلياً ومنذ سنوات. فقد تحوّلت الضربات العسكرية التي ينفذها الأردن على حدوده الشمالية مع سوريا، منذ عام 2022 تقريباً، من مجرد ردود فعل دفاعية على محاولات تهريب متقطعة إلى عقيدة معلنة تقوم على "الردع الاستباقي"، شملت الانتقال من الحالة الدفاعية إلى الهجومية وملاحقة مصادر التهديد داخل الأراضي السورية نفسها[17]. وقد استهدفت ضربات جوية أردنية موثقة، خلال الربيع الماضي، مواقع تجميع وتخزين مرتبطة بشبكات تهريب أسلحة ومخدرات تمتد من شرق درعا عبر محافظة السويداء وصولاً إلى الصحراء الأردنية، في عملية وُصفت رسمياً بأنها استهدفت "شبكات تهريب المخدرات والأسلحة على الحدود الشمالية للمملكة"[18].

وتكشف هذه الضربات، التي طالت مناطق نفوذ فصائل محلية تُدير ما يوصف بـ"الحرس الوطني" في محافظة السويداء، عن معضلة مركبة تستحق التحليل الدقيق: فهذه الفصائل تنسب لنفسها دوراً في حماية مكوّن محلي بعينه من انتهاكات سابقة موثقة وقعت خلال أحداث طائفية دامية شهدتها المحافظة في تموز 2025[19]، وتتخذ في الوقت نفسه، بحسب تقارير متعددة، من غطاء حماية إقليمية غير رسمية ستاراً لإعادة إنتاج اقتصاد المخدرات جنوباً بعد تراجع أدوار مسلحة أخرى كانت تسيطر على هذا الملف سابقاً[20]. وهذا يعني أن "الخنجر" الأمني الذي يمثله جنوب سوريا للأردن ليس تهديداً واحد الأبعاد، بل تقاطعاً معقداً بين اقتصاد التهريب، والتشظي

---

[16] «مذكرة تفاهم أميركية إيرانية تنهي الحرب وتفتح مساراً تفاوضياً جديداً»، الترا صوت، حزيران/يونيو 2026؛ و«"إنها لحظة سلام": ترامب يوقع الاتفاق مع إيران في قصر فرساي»، مونت كارلو الدولية، حزيران/يونيو 2026.

[17] «في عمق السويداء.. هل أطلق الأردن إستراتيجية جديدة ضد شبكات التهريب السورية؟»، الجزيرة نت، 3 أيار/مايو 2026.

[18] «"عملية الردع الأردني".. لماذا قصف الأردن مواقع في السويداء بسوريا؟»، الجزيرة نت، 3 أيار/مايو 2026.

[19] «"خريطة طريق" السويداء: بين الاحتياجات الوطنية السورية والتدخلات الخارجية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 2025-2026.

[20] «رسائل أمنية وسياسية.. ما الذي كشفته الغارات الأردنية جنوبًا؟»، Ultra Syria؛ و«السويداء في قلب مواجهة إقليمية معقّدة.. بين الضربات الأردنية وصمت الأطراف»، مجهر، 6 أيار/مايو 2026.

الأمني الداخلي السوري، والتموضع الإسرائيلي المتنامي في بعض مناطق الجنوب السوري الذي يرفض علناً أي انتشار لقوات الحكومة السورية جنوب دمشق[21].

يضيف إلى هذا التعقيد أن الأردن نفسه يؤدي دوراً مزدوجاً في هذا الملف: فهو من جهة طرف ضامن ووسيط دولي في اتفاق "خريطة طريق" وُقّع لحل أزمة السويداء في أيلول 2025 بمشاركة الحكومة السورية والولايات المتحدة[22]، وهو من جهة أخرى طرف ينفذ عمليات عسكرية مباشرة داخل الأراضي السورية بالتنسيق غير المعلن مع السلطة الانتقالية في دمشق والطرف الأمريكي، ضمن ما وُصف بأنه "تقاطع مصالح ثلاثي غير رسمي" بين الأطراف الثلاثة[23]. هذا الازدواج بين دور الضامن السياسي ودور الفاعل العسكري المباشر ليس تناقضاً بل تطوراً منطقياً في عقيدة الأمن القومي الأردني، ويستحق أن يُدرس بوصفه تطبيقاً عملياً مبكراً لمنطق "الاشتباك الاستباقي" الذي توصي به هذه الورقة على المستوى الاستراتيجي الأشمل، بدل أن يبقى ممارسة ميدانية معزولة غير مؤطرة ضمن استراتيجية شاملة ومعلنة.

أما في العراق، فثمة مؤشرات على تغير في المشهد السياسي قد يصب في مصلحة الأردن، مرتبط بتوجهات القيادة العراقية الجديدة التي تبدو أكثر انفتاحاً على العلاقة مع المحيط العربي وأقل تماهياً مع المحور الإيراني الخالص مقارنة بمن سبقها. غير أن هذا التغير على مستوى القمة السياسية لا يلغي حقيقة أن القرار الفعلي في ملفات حساسة، وتحديداً ما يتعلق بالميليشيات المسلحة، لا يعود دائماً للحكومة المركزية، بل لقوى مسلحة تمتلك حساباتها وارتباطاتها الخاصة، وهو ما يجعل أي تفاؤل بشأن العراق مشروطاً باستمرار مراقبة التوازن الدقيق بين الدولة وأذرعها غير الرسمية.

سادساً: خريطة التحالفات الإقليمية الناشئة – أين موقع الأردن؟

تتشكل خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة بسرعة، وليس بالضرورة أن يكون للأردن حضور بارز أو معلن فيها. فقد برزت في المرحلة الأخيرة ملامح تقارب بين تركيا وباكستان والسعودية من جهة، في مقابل محور آخر أكثر تراخياً يضم الهند والإمارات وإسرائيل، إلى جانب محور ثالث يجمع الصين وروسيا وإيران في نمط أقرب إلى "مثلث موازنة" استراتيجي يستفيد من قدرة إيران على رفع كلفة أي مواجهة إقليمية مقبلة. وقد فتحت هذه الديناميكية الباب أمام تساؤلات مشروعة حول ما إذا كان غياب الأردن عن بعض المنصات والاجتماعات الإقليمية التي ضمت أطرافاً عربية وازنة اختياراً واعياً أم نتيجة تراجع في مساحة المناورة المتاحة.

---

[21] «"خريطة طريق" السويداء: بين الاحتياجات الوطنية السورية والتدخلات الخارجية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 2025-2026.

[22] «"خريطة طريق" السويداء: بين الاحتياجات الوطنية السورية والتدخلات الخارجية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، 2025-2026.

[23] «رسائل أمنية وسياسية.. ما الذي كشفته الغارات الأردنية جنوبًا؟»، Ultra Syria؛ و«السويداء في قلب مواجهة إقليمية معقّدة.. بين الضربات الأردنية وصمت الأطراف»، مجهر، 6 أيار/مايو 2026.

الموقف الأنسب أردنياً إزاء هذه الظاهرة يقوم على توازن دقيق: فمن جهة، لا ينبغي للأردن أن ينتظر اكتمال تشكل هذه المحاور ليقرر موقعه، لأن الانتظار بحد ذاته موقف سلبي يفرض عليه المحاور نفسها لاحقاً بشروط أقل مواتاة. ومن جهة أخرى، فإن غياب الأردن عن الاصطفاف الكامل مع أي من هذه المحاور ليس بالضرورة ضعفاً، بل قد يكون في جوهره مصدر قوة نسبية، إذ يتيح للمملكة أن تبقى طرفاً مقبولاً لدى جميع الأطراف المتنافسة، وأن تستثمر في علاقات مرنة ومتوازنة بدل الانغلاق داخل تحالف واحد قد يُقيّد خياراتها في لحظة حرجة لاحقة. وعنوان المرحلة المقبلة للأردن، بناءً على هذه القراءة، هو "التحوط الاستراتيجي": الاستعداد لأسوأ السيناريوهات مع الإبقاء على أوسع هامش ممكن من الخيارات المفتوحة.

ومما يعزز صعوبة هذا المشهد أن الصف الخليجي نفسه، الذي يُفترض أن يكون العمق الطبيعي الأول للأردن، ليس متماسكاً بالقدر الذي يوحي به الخطاب الرسمي؛ إذ برزت خلال الفترة نفسها خلافات عربية–عربية حول ملفات إقليمية حساسة، أبرزها اليمن والسودان ومقاربة العلاقة مع إسرائيل، بين أطراف خليجية كانت تُصنَّف تقليدياً في معسكر واحد متماسك. هذا التصدع الجزئي يعني أن "الخليج" ليس كتلة واحدة يمكن التعامل معها بخطاب موحد، بل شبكة مصالح متقاطعة ومتنافسة أحياناً، وأن على الأردن أن يميز بوضوح بين مستويين من التعامل معها: مستوى علني تصريحي، ومستوى آخر أكثر واقعية وتفصيلاً في إدارة المصالح المشتركة والمتعارضة على حد سواء.

سابعاً: الجبهة الداخلية – الاقتصاد كجبهة أمنية موازية

قوة الأردن الحقيقية وقدرته على المناورة في بيئة إقليمية شديدة التقلب تكمنان في متانة جبهته الداخلية، لا في حجم تحالفاته الخارجية وحدها، وهذا لم يعد قراءة سياسية تقديرية بل واقعاً اقتصادياً قابلاً للقياس بدقة. فقد بلغ الدين العام الأردني، بحسب أحدث التقديرات الرسمية والدولية، نحو 117 إلى 118% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى يصعب خفضه بشكل جوهري خلال فترة قصيرة دون تغييرات بنيوية حقيقية في السياسة المالية، فيما تستهدف الحكومة خفضه تدريجياً إلى 80% بحلول 2028 بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي[24]. ويقترب عجز موازنة 2026 من 2.1 مليار دينار، أي ما يعادل نحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت لا تزال فيه النفقات الجارية – وعلى رأسها الرواتب وخدمة الدين والتقاعد والدعم – تستحوذ على نحو 87.7% من إجمالي الإنفاق العام، مقابل 1.6 مليار دينار فقط للنفقات الرأسمالية والتنموية[25].

هذه البنية المالية المختلة ليست تفصيلاً تقنياً بل عائقاً استراتيجياً بالمعنى الكامل للكلمة: فحين يبتلع تمويل الاستهلاك اليومي الجزء الأكبر من الموازنة، تضعف قدرة الدولة على الاستثمار في مشاريع تنموية تخلق فرص العمل الحقيقية، وتظل التنمية رهينة لمنح

[24] «موازنة الأردن 2026.. اختبار التوازن بين ضبط العجز وتحفيز الاستثمار»، إرم بزنس، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025؛ و«صندوق النقد الدولي يمنح الأردن 131 مليون دولار بعد مراجعة ناجحة»، إرم بزنس.

[25] «الفجوة بين التوقعات والواقع الاقتصادي»، جو 24، حزيران/يونيو 2026؛ و«صندوق النقد الدولي يمنح الأردن 131 مليون دولار بعد مراجعة ناجحة»، إرم بزنس.

خارجية متقلبة تصل إلى نحو 750 مليون دينار سنوياً، عرضة لأي تذبذب ناتج عن ظروف إقليمية أو دولية خارجة عن السيطرة الأردنية[26]. وتزداد الصورة تعقيداً في قطاع بعينه شديد الحساسية أمنياً واجتماعياً: قطاع المياه، حيث ارتفعت ديونه إلى ما يقارب 600 مليون دينار، بينما تحتاج مشاريعه الحيوية، بما فيها مشروع الناقل الوطني للمياه، إلى تمويلات تتجاوز 2.3 مليار دولار إضافة إلى نحو 700 مليون دولار أخرى لمشاريع لا يمكن تأجيلها[27].

أما على صعيد سوق العمل، فلا يزال معدل البطالة الإجمالي يراوح، بحسب مصادر مختلفة، بين 16% و21%، بينما ترتفع النسبة بشكل حاد بين الشباب والإناث لتلامس ما بين 27% للذكور و33% للإناث في بعض الشرائح العمرية[28]. هذا المؤشر، أكثر من أي مؤشر آخر، هو الذي يفسر لماذا لا يمكن فصل "الأمن القومي" عن "الأمن الاقتصادي" في الحالة الأردنية: فجيل كامل من الشباب يواجه ضائقة اقتصادية حقيقية وموثقة رقمياً، في الوقت الذي تتصاعد فيه، كما أوضحت الأقسام السابقة من هذه الورقة، ضغوط إقليمية غير مسبوقة تتطلب جبهة داخلية متماسكة لا مثقلة بالاحتقان الاجتماعي. ومن هنا فإن رؤية التحديث الاقتصادي التي تستهدف رفع النمو إلى 5.6% سنوياً ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يتجاوز 58 مليار دينار واستحداث نحو مليون فرصة عمل بحلول 2033[29]، ليست مشروعاً اقتصادياً منفصلاً عن الاستراتيجية الأمنية الأردنية، بل عمودها الفقري الفعلي، وإن كان المسار الفعلي لتنفيذها لا يزال دون سقف الطموح المعلن، إذ لا يتجاوز النمو المتوقع لعام 2026 نسبة 2.7% إلى 3%[30].

ثامناً: البعد الاقتصادي الإقليمي – الأردن كبوابة لا كطرف متضرر فقط

من الأبعاد التي تستحق قراءة أعمق فرصة اقتصادية حقيقية يوفرها الموقع الجغرافي الأردني في هذه المرحلة الانتقالية، بدل الاكتفاء بالنظر إلى الجوار الإقليمي كمصدر تهديد فقط. فعودة سوريا تدريجياً إلى شبكة العلاقات الإقليمية والدولية تفتح أمام الأردن فرصة اقتصادية مباشرة، بوصفه الممر الطبيعي لإعادة الإعمار وتدفق الاستثمارات الأوروبية والخليجية المهتمة بالسوق السورية. وقد بدأت بعض ملامح هذا التوجه تتبلور فعلياً عبر تفعيل مجلس تنسيق أعلى مشترك بين البلدين يغطي قطاعات حيوية من بينها الطاقة والنقل والمياه والتجارة والصحة والتعليم، إلى جانب انتعاش ملحوظ في حركة الصادرات الأردنية باتجاه السوق السورية، والتي قفزت بأكثر من 480% خلال الشهرين الأولين فقط من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وفق تقديرات متخصصة[31].

---

[26] «الفجوة بين التوقعات والواقع الاقتصادي»، جو 24، حزيران/يونيو 2026؛ و«موازنة الأردن 2026: هل نمو 2.9% كافٍ لامتصاص طاقات الشباب؟»، نبأ الأردن، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

[27] «مشروع الموازنة العامة الأردنية 2026: بين الواقع المالي والتحديات الهيكلية عبر القطاعات»، معهد السياسة والمجتمع، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

[28] «أين يتجه الاقتصاد الأردني في 2026؟»، عمّان نت — معدل البطالة الإجمالي والتفاوت بين الشباب والإناث.

[29] «الفجوة بين التوقعات والواقع الاقتصادي»، جو 24، حزيران/يونيو 2026 — أهداف رؤية التحديث الاقتصادي حتى 2033.

[30] «موازنة الأردن 2026.. اختبار التوازن بين ضبط العجز وتحفيز الاستثمار»، إرم بزنس، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025؛ و«صندوق النقد الدولي يمنح الأردن 131 مليون دولار بعد مراجعة ناجحة»، إرم بزنس.

[31] «العلاقات السورية الأردنية.. كيف تحولت من التعاون الإقليمي إلى التكامل اللوجستي؟»، صحيفة الثورة السورية، 29 آذار/مارس 2026؛ و«مباحثات سورية-أردنية تشمل الربط البحري مع دول الخليج»، المدن، 12 نيسان/أبريل 2026؛ و«السويداء بين وهم تقرير المصير وحدود الواقع»، مركز الحبتور للأبحاث.

يبقى، في المقابل، ملف المياه المشتركة مع سوريا – وتحديداً حوض نهر اليرموك – أحد الملفات الحيوية التي لا تحظى بالاهتمام العلني الكافي رغم أهميته البالغة، علماً أن أي اتفاق مستقبلي لإعادة تأهيل هذا الحوض يحمل انعكاسات مباشرة على أمن المياه الأردني في مرحلة يزداد فيها الإجهاد المائي أصلاً، كما توضح الأزمة المتفاقمة في قطاع المياه المشار إليها أعلاه. كما يستحق تنويع الشراكات الاقتصادية الكبرى للأردن نقاشاً أكثر جدية، بما يتجاوز المحور الأمريكي والخليجي التقليدي عبر بحث فرص موازنة مدروسة مع قوى اقتصادية صاعدة أخرى، من دون أن يعني ذلك استبدال الشراكات القائمة، بل تنويع مصادر الاستثمار والتمويل بما يقلل من الاعتماد الأحادي في أي ملف استراتيجي واحد، وتحديداً في ملف الاعتماد شبه الكامل على المنح الخارجية المتقلبة المشار إليه سابقاً.

تاسعاً: الجبهة الداخلية غير الاقتصادية – الهوية والخطاب والفجوة الجيلية

إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي الأردني ذاته باتت ضرورة تتجاوز البعد الاقتصادي إلى ما يمكن تسميته "الأمن الإنساني" بمعناه الأوسع: التماسك الاجتماعي، والثقة بين المواطن والدولة، والهوية الوطنية الجامعة. فالأجيال الشابة، سواء داخل الأردن أو في الغرب، باتت تحمل تصورات مختلفة تماماً عن مفاهيم الشرعية السياسية والأخلاقية مقارنة بالأجيال السابقة، وأي استراتيجية أمنية أو دبلوماسية تتجاهل هذا التحول الجيلي في الخطاب والوعي ستفشل في مخاطبة قطاع واسع من المجتمع، محلياً ودولياً على حد سواء. ويعزز هذا التقدير مؤشر يستحق أن يُؤخذ بجدية بالغة: استطلاعات رأي غربية حديثة رصدت نسبة تأييد تجاوزت نصف عينة جيل الشباب لصالح فصيل فلسطيني مسلح تحديداً، لا للقضية الفلسطينية بمعناها العام، وهو ما يعكس تحولاً عميقاً في طبيعة التعاطف الدولي الجيلي مع الصراع بات يتجاوز الخطاب الدبلوماسي التقليدي الذي اعتاد الأردن الاستناد إليه في مخاطبة الرأي العام الغربي.

في ظل تصاعد الشرعية "الأخلاقية" لدى الأجيال الجديدة كمصدر بديل عن الشرعية السياسية التقليدية، فإن غياب مقاربة أردنية واضحة لملء هذا الفراغ الخطابي – وتحديداً السؤال حول من يملك الخطاب المرتبط بمفهوم المقاومة، وقد اختار الأردن تاريخياً مقاربة دبلوماسية رسمية بدل الدخول في منافسة مباشرة عليه – قد يترك مساحة واسعة لروايات أخرى، محلية وإقليمية، لملء الفراغ بطريقة قد لا تصب في مصلحة الاستقرار الداخلي الأردني على المدى المتوسط. كما تستحق التوقف نبرة نقدية ذاتية عميقة مفادها أن الأردن لم يفلح، طوال عقود طويلة من تاريخه الحديث، في تحويل أي حدث إقليمي كبير لصالحه بالقدر الذي فعلته أطراف إقليمية أخرى أقل حجماً وموقعاً جغرافياً. وهذه الملاحظة، رغم قسوتها، تحمل قيمة تحليلية حقيقية: فالفارق بين الدول التي تراكم

مكاسب من الأزمات والدول التي تكتفي بإدارتها يكمن في القدرة المؤسسية على الترجمة السريعة والحاسمة للفرص، لا في دقة القراءة التحليلية وحدها مهما بلغت عمقها.

كما يبقى غياب دراسات وإحصاءات وطنية كافية حول توجهات الشباب الأردني تحديداً فجوة معرفية توازي في خطورتها أي فجوة استخباراتية تقليدية؛ فبناء سياسة داخلية وخارجية متماسكة يستحيل من دون فهم دقيق ومحدّث لكيفية تفكير الشريحة الأكبر من السكان في قضايا الهوية والانتماء والشرعية.

عاشراً: مقارنة الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الأردن

لا يُقاس القرار الرشيد بحسن نيّته بل بموقعه بين بدائله الممكنة. وتعرض هذه الورقة أربعة مسارات متمايزة في المنطق والكلفة والمخاطر، لا بوصفها قائمة متساوية، بل لتمكين المفاضلة على أساس واضح.

المسار الأول: الاصطفاف الكامل مع أحد المحاور الإقليمية الناشئة. يوفر هذا الخيار وضوحاً في التحالفات وقد يمنح الأردن دعماً سياسياً واقتصادياً أسرع من طرف واحد قوي، لكنه يحمل مخاطر جسيمة: تقييد هامش المناورة، وتحويل الأردن إلى طرف في صراعات إقليمية أوسع لا ناظم لها، وربما استعداء أطراف أخرى ما زالت تشكل عمقاً استراتيجياً ضرورياً له.

المسار الثاني: الانكفاء الداخلي وتقليص الانخراط الإقليمي. يقوم على تركيز الجهد بالكامل على الملف الداخلي وتقليل الانخراط في الملفات الإقليمية الساخنة، بحجة أن ذلك يوفر الموارد ويقلل من التعرض للمخاطر. غير أن هذا الخيار وهمي في بيئة يتأثر فيها الأردن بحكم موقعه الجغرافي بكل تحول إقليمي شاء أم أبى، وقد يُفسَّر كذلك كضعف يُغري أطرافاً أخرى بفرض وقائع على حدوده أو في محيطه المباشر من دون رادع، خصوصاً في ملفي الضفة الغربية والجنوب السوري اللذين يتطلبان انخراطاً مستمراً لا انكفاءً.

المسار الثالث: التحوط الاستراتيجي المفتوح. يقوم على الحفاظ على قنوات تواصل مع جميع الأطراف – الخليج، الولايات المتحدة، إيران بحذر، القوى الأوروبية والآسيوية الصاعدة – من دون اصطفاف حصري مع أي منها، مع الاستثمار المتوازي في تعميق العلاقة مع السعودية تحديداً بوصفها الشريك الأكثر التقاءً في المصالح. ميزة هذا الخيار أنه يحافظ على أوسع هامش ممكن من المرونة في بيئة شديدة التقلب، ويحمي الأردن من كلفة الانحياز الكامل، لكنه يتطلب قدرة دبلوماسية عالية على إدارة علاقات متعددة ومتناقضة أحياناً في آن واحد، وقد يُفهم أحياناً على أنه غياب موقف واضح إن لم يُدَر بمهارة عالية ومهنية.

المسار الرابع: الاشتباك الاستباقي متعدد المسارات المدعوم باستراتيجية مكتوبة. وهو تطوير للمسار الثالث، يضيف إليه بعداً مؤسسياً غائباً حتى الآن: بناء وثيقة استراتيجية أمن قومي واضحة الأهداف والأدوات، وربط الانخراط الإقليمي بخطة داخلية للإصلاح

الاقتصادي والاجتماعي، وتعميم نموذج الردع الاستباقي المطبَّق فعلياً في جنوب سوريا ليصبح عقيدة معلنة، وتكثيف الاشتباك مع مراكز القرار الأمريكية والخليجية بأدوات ملموسة لا تصريحات عامة. كلفته أعلى من حيث الجهد المؤسسي والتنسيقي المطلوب، لكنه الخيار الوحيد الذي يحول التحوط من رد فعل ظرفي إلى سياسة ممنهجة قابلة للمساءلة والتطوير المستمر.

التوصية: ترجّح هذه الورقة اعتماد المسار الرابع بوصفه الإطار الحاكم، لأنه وحده يحوّل منطق "التحوط" من شعار متكرر إلى سياسة مؤسسية فعلية، توازن بين المرونة الخارجية والانضباط الداخلي. وينبغي أن يُستعان في التطبيق اليومي بمنطق المسار الثالث في إدارة التحالفات، على أن يبقى الهدف الأعلى بناء الوثيقة الاستراتيجية التي تجعل هذا التوازن مستداماً لا مرتجلاً، مستفيداً من التوجيه الملكي القائم في شقه العسكري كنقطة انطلاق لا كسقف نهائي.

توصيات

تنطلق التوصيات التالية من قناعة بأن الأردن يملك من عناصر القوة والموقع ما يكفي لإدارة هذه المرحلة بفعالية، شريطة ترجمة القراءة التحليلية الصحيحة إلى أدوات مؤسسية عملية وقابلة للقياس:

1. **بلورة استراتيجية أمن قومي أردنية مكتوبة وشاملة الأبعاد**، تُعِد بالشراكة بين مؤسسات الدولة المعنية والجامعات ومراكز الأبحاث، تعيد تعريف مصادر التهديد بمفهومها الموسع، وتربط الأمن السياسي بالاقتصادي والاجتماعي والحدودي، على أن تتضمن شقاً معلناً وآخر تفصيلياً موزعاً بحسب الحاجة إلى المعرفة، وتُبنى على التوجيه الملكي القائم في شقه العسكري بدل إعادة اختراعه.
2. **تعميق العلاقة الأردنية السعودية عملياً**، عبر آليات تنسيق ملموسة وقابلة للقياس في الملفات الاقتصادية والأمنية والسياسية، بالبناء على الخطوات الأولية القائمة كالممر اللوجستي، لا الاكتفاء بالخطاب الإيجابي المتبادل.
3. **تكثيف الاشتباك الأردني مع مراكز صنع القرار الأمريكية الفعلية**، بما يتجاوز التأثير التقليدي في الكونغرس إلى القنوات الأكثر حساسية وتأثيراً في رسم السياسة الخارجية تجاه الضفة الغربية والقدس والملف الإقليمي عموماً، مع قراءة العوامل الاقتصادية والانتخابية الداخلية الأمريكية عند توقيت المبادرات.
4. **فتح مسار سياسي–أمني محسوب مع إيران**، يركز على ضبط تأثير الأذرع والميليشيات في العراق وسوريا، مع إبقاء الانفتاح مشروطاً بحسابات الأمن الداخلي الأردني وغير قابل للاستثمار من أي طرف ثالث، وسقف توقعات واقعي في ضوء خلافة القيادة الإيرانية الأخيرة.
5. **تعميم نموذج "الردع الاستباقي" المطبَّق فعلياً في جنوب سوريا** ليصبح مرجعية معلنة ومؤسسية لعقيدة التعامل مع التهديدات العابرة للحدود عموماً، بدل بقائه ممارسة ميدانية غير مؤطرة ضمن استراتيجية شاملة.

6. **تكثيف الجهد الدبلوماسي والإعلامي لإبراز مسؤولية السياسات الإسرائيلية عن حالة عدم الاستقرار الإقليمي**، وربط ملفي الضفة الغربية والقدس بخطر أوسع يمس الاستقرار الدولي، بما يخدم الاستثمار في التوتر الأمريكي الإسرائيلي القائم والموثق.

7. **دعم صمود السكان في الضفة الغربية والقدس** بأدوات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية عملية، تتجاوز الخطاب السياسي إلى تدخلات ملموسة تحد من احتمالات التهجير الطوعي أو القسري تحت الضغط.

8. **بلورة استراتيجية اقتصادية–دبلوماسية تستثمر موقع الأردن كبوابة لإعادة إعمار سوريا**، تشمل ملفات النقل والطاقة والمياه المشتركة وتحديداً حوض نهر اليرموك، بما يحوّل الجوار الجغرافي من عبء أمني إلى فرصة اقتصادية موازية وملموسة.

9. **معالجة الاختلالات البنيوية في الموازنة العامة كأولوية أمنية لا مالية بحتة**، عبر ترشيد النفقات الجارية لصالح الإنفاق الرأسمالي التنموي، وتقليل الاعتماد على المنح الخارجية المتقلبة، وتسريع تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي بما يتجاوز الأرقام المعلنة إلى نتائج قابلة للقياس في سوق العمل.

10. **إطلاق مسار وطني لتحصين الجبهة الداخلية اجتماعياً وهوياتياً**، عبر بناء قاعدة معرفية وطنية حول توجهات الشباب الأردني بدراسات دورية، ومعالجة فجوة الخطاب حول قضايا الشرعية والهوية التي باتت تتشكل بمنطق جيلي مختلف عن السابق.

11. **إبقاء الخيارات الإقليمية مفتوحة دون انتظار اكتمال التحالفات الناشئة**، عبر حضور استباقي في المنصات والاجتماعات الإقليمية ذات الصلة، بدل الاكتفاء بردة الفعل على غياب الأردن عنها بعد وقوعه.

خلاصة

القيمة الحقيقية لأي قراءة لمرحلة "اليوم التالي للحرب" لا تكمن في دقة التوصيف اللحظي لموازين القوى، وهي عرضة للتغير أسبوعياً، بل في قدرتها على إنتاج أدوات مؤسسية تصمد أمام هذا التقلب. فالحرب لم تُنهِ الصراع في المنطقة، بل أعادت توزيع أسئلته وتهديداته على جبهات متعددة موثقة بالوقائع لا بالتقدير : إسرائيل التي لم تحقق حسماً استراتيجياً وتسعى على الأرجح لتعويضه في الضفة والقدس وفق مسار تشريعي مؤرَّخ؛ وإيران التي خرجت أقوى سياسياً رغم فقدانها قيادتها العليا بالكامل تقريباً، وتدير اليوم استحقاقاً اقتصادياً ضخماً بحذر يفرضه عليها منطق المصلحة لا الرغبة في الاستقرار؛ ونظام عربي ما زال يعاني من التفكك والهشاشة رغم بوادر تقارب جزئي موثقة على مستوى الأدوات لا الخطاب فقط؛ وولايات متحدة تعيد ترتيب أولوياتها بما لا ينسجم دائماً مع مصالح حلفائها التقليديين، بدليل الفجوة الموثقة بين تصريحاتها العلنية ومسارها العملي في ملف الضم.

في قلب هذا المشهد المتحول، لا يملك الأردن ترف الانتظار حتى تتضح الصورة الكاملة، لأن الانتظار نفسه قرار له كلفته: فراغ يُملأ من أطراف أخرى، ومحاور تتشكل من دونه، وتهديدات تتراكم في صمت أخطر من تراكمها في العلن، وجبهة داخلية تنوء تحت أعباء اقتصادية بنيوية موثقة رقمياً لا تحتمل مزيداً من التأجيل. والخيار الأكثر واقعية أمامه ليس البحث عن يقين لا وجود له في

هذه المرحلة، بل بناء منظومة تحوط استراتيجي واعية، تقوم على ثلاثية متكاملة: علاقات إقليمية ودولية مرنة ومتعددة المسارات لا اصطفاف أحادي، وجبهة داخلية متماسكة اقتصادياً واجتماعياً تشكل مصدر القوة الحقيقي لا الحلقة الأضعف، واستراتيجية مكتوبة وشاملة الأبعاد تحوّل القراءة التحليلية الصائبة إلى سياسة قابلة للتنفيذ والمساءلة والتطوير المستمر.

وما يفصل القراءة الجيدة لهذه المرحلة عن السياسة المكتملة إزاءها هو بالضبط هذا الانتقال: من التحليل الظرفي المتجدد كل بضعة أشهر إلى وثيقة تراكمية تُبنى عليها القرارات وتُقاس بنتائجها، ومن رد الفعل عند وقوع الحدث إلى التخطيط الاستباقي القائم على قراءة مستمرة ومحدّثة ومؤسسية. وبهذا الشرط وحده يتحول "اليوم التالي للحرب" من عنوان لحظي متكرر إلى نقطة انطلاق فعلية نحو إعادة تعريف الأمن القومي الأردني بما يليق بحجم التحولات التي تشهدها المنطقة، وبما يترجم التوجيه الاستراتيجي العالي إلى واقع مؤسسي ملموس يمكن قياسه ومساءلته على مدى السنوات الثلاث المقبلة.